

## تحديات اللجوء البيئي على استدامة الأمن الانساني

**The Challenges of Environmental Refugees on the Sustainability of Human Security**

د. إيمان بلقرشي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، belkorchiimene92@gmail.Com

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2023 / 10 / 13

تاريخ الاستلام: 2023/08/29

## ملخص:

تشهد السياسة الدولية سياق تحولات بيئية متسارعة بفعل تزايد تأثيرات التغيرات المناخية والأزمات البيئية، مما يُعزز التهديدات على الأمن الانساني وتحديات استدامة المجتمعات. تُسلط الدراسة الضوء على ظاهرة اللجوء البيئي كأبرز تحد تُعززه هذه التحولات التي تدفع نحو أولوية تبني استراتيجيات متكاملة لمواجهة التحديات البيئية العالمية. تهدف الدراسة إلى البحث في أهمية موضوع اللجوء البيئي وتحديات استدامة الأمن الانساني الناشئة عنه، وكذا استكشاف سبل وآفاق جديدة - إقليمية أو دولية - لمعالجة أو التصدي لتحديات اللجوء البيئي واستدامة المجتمعات في واجهة التحولات البيئية الدولية.

كلمات مفتاحية: التغيرات البيئية، اللجوء البيئي، استدامة الأمن الانساني.

**Abstract:**

The rapid environmental changes caused by increasing climate impact and environmental crises are posing threats to human security and sustainability of societies within the international political context. This study focuses on the phenomenon of environmental displacement as prominent challenge exacerbated by these transformations, prompting need for comprehensive strategies to address global environmental challenges. The study aims to explore the significance of environmental displacement and the emerging challenges to human security sustainability. It also seeks to discover new regional or international avenues for addressing or confronting the challenges of environmental displacement and community sustainability amid global environmental transformations.

**Keywords:** environmental changes, environmental asylum, sustainability of Human security.

في ظل تصاعد التحديات البيئية العالمية وتأثيراتها المتزايدة على المجتمعات الانسانية، أصبحت قضية اللجوء البيئي تجسد تحدياً بارزاً يتطلب اهتماماً جاداً وتدخلاً فعالاً. تُشكل التغيرات المناخية السريعة وانهيار النظم البيئية في بعض المناطق من الجيوسياسية العالمية وتداعياتها الاقتصادية تهديداً وجودياً لاستدامة الانسانية، المسألة التي أجبرت الكثير من المواطنين على الهجرة البيئية بحثاً عن بيئة أكثر استدامة وأمناً للعيش.

تُظهر العلاقة الوطيدة بين الأمن الانساني وقضية اللجوء البيئي تأثيراً بارزاً على الأمن العالمي واستقرار المجتمعات، ففي حين تنامي تحديات اللجوء البيئي تؤثر على استدامة التنمية في المناطق المتضررة بيئياً واقتصادياً فإنها من جهة أخرى تُجسد اشكالات ثقافية - اجتماعية وسياسية - أمنية واقتصادية عديدة تُفقد هذه المجتمعات المستضيفة نسيجها الاجتماعي والثقافي، واستقرارها السياسي الأمني والاقتصادي.

لتضحى مسألة اللجوء البيئي تتعدى الاهتمام الوطني إلى الاهتمام الإقليمي والدولي في ظل ما تطرحه الهجرة البيئية من ضغوطات على الحدود والموارد والنظم الاجتماعية في المستقبل - تصاعد الصراعات-، وهو ما يتطلب تكامل جهود المجتمع الدولي لوضع سياسات واستراتيجيات بيئية بناءً لتوفير حلول مستدامة ومعالجة هذا التحدي بفاعلية. اتساقاً وذلك طرحنا اشكالتنا البحثية، لدراسة وتحليل هذه الظاهرة المعقدة وكشف التحديات الراهنة والمستقبلية في مجال اللجوء البيئي، والدفع للتفكير العميق لتبني حلول مستدامة وفعالة لحماية الانسانية والحفاظ على استدامة بيئية للأجيال القادمة، وهي كالتالي:

**كيف تؤثر تحديات اللجوء البيئي على استقرار المجتمعات واستدامة أمنها الانساني في ظل التحولات البيئية العالمية؟.**

#### فرضيات الدراسة:

1. زيادة عدد اللاجئين البيئيين تطرح تحديات للحماية الدولية، نظراً لعدم تناسب التصنيفات القانونية مع التعقيدات المرتبطة باللجوء البيئي.
2. زيادة اللاجئين البيئيين تُثير تحديات متعددة في الدول المستقبلية مما يؤثر على استدامة الأمن الانساني.

#### أهداف الدراسة:

تعتبر التحديات المرتبطة باللجوء البيئي تهديداً حقيقياً لاستقرار الانساني والأمن على المدى البعيد. تهدف الدراسة إلى اظهار التقاطعات بين متغيرات البيئة والاستدامة والأمن الانساني في السياق العالمي الراهن، وكذا تقديم تحليل شامل لكيفية تأثير التغيرات البيئية على ظاهرة اللجوء البيئي، وانعكاسات تحدياتها على استقرار المجتمعات وأمنها الانساني.

### منهجية الدراسة:

تشمل الدراسة تحليلاً شاملاً للبيانات والمعلومات المتاحة حول التحديات البيئية الرئيسية وأثرها على اللجوء والأمن الانساني، اتساقاً وذلك تم تبني النموذج التحليلي لتناول هذه الدراسة التي تسلط الضوء على تحديات اللجوء البيئي على استدامة امن المجتمعات الانسانية، مع اظهار التعقيدات المطروحة في التعامل مع الظاهرة في ظل التغيرات البيئية الدولية.

### 2. الحماية الدولية وقضايا اللجوء البيئي: نحو رؤية مستدامة

#### 1.2 السياق التاريخي لتطور الاهتمام الدولي الانساني بالحماية البيئية:

##### أولاً: مفهوم الحماية الدولية للبيئة

يقصد بالحماية البيئية مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدول والمجتمع الدولي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والحد من التلوث والتدهور البيئي، بذلك فإن مسألة حماية البيئة بدأت على المستوى الدولي قبل أن يتم تبني تشريعات داخلية. على هذا الأساس كان الاهتمام الدولي بحماية البيئة عبر وضع تنظيم قانوني دولي يتجلى من خلال قواعد القانون الدولي الانساني التي تُكرس في جوانب قانونية عديدة الحماية البيئية والأمن البيئي .

يُعد القانون البيئي فرع من فروع القانون الدولي العام يرمي للحفاظ على البيئة الأمر الذي يُخلف الالتزام القانوني بحماية البيئة من تحديات وتهديدات التدهور البيئي، سواء في إطار القانون الداخلي للدولة أو في إطار القانون الدولي<sup>1</sup>. من الناحية القانونية لم تضع التشريعات الدولية المتباينة تعريفاً محدداً لحماية البيئة بل اكتفت بتوضيح العناصر المكونة للوسط البيئي، ويتضح الاهتمام غير المباشر الدولي الانساني الأول بحماية البيئة - حماية البيئة أثناء النزاع المسلح - من خلال اعلان سان بطرسبورغ عام 1868م واتفاقية لاهاي الرابعة عام 1907م، وبروتوكول عام 1925م الذي يحظر استعمال الغازات السامة والوسائل البكتريولوجية ابان الحرب، ليؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1968م ضرورة الالتزام بحماية البيئة في اطار العلاقة الوثيقة بين البيئة وحقوق الانسان، لتأخذ لاحقاً قضايا البيئة بعدا استراتيجيا في علاقتها بالأمن الدولي ككل<sup>2</sup>.

يشير القانون الدولي للبيئة الذي يرجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين، إلى مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والعرفية المتعارف عليها بين أشخاص القانون الدولي التي تنظم كيفية المحافظة على البيئة البشرية ومنع تلوثها<sup>3</sup>. في ظل ما ولده التطور الحضاري والتكنولوجي من أولوية تكثيف الجهود الدولية للحماية ضد المخاطر البيئية الجديدة المحققة والمحتملة منها، وقصد تبني سياسات واستراتيجيات متكاملة تجاه القضايا البيئية والاشكالات التنموية أشرفت هيئة الأمم المتحدة بوصفها ممثلاً عن جميع أعضاء المجتمع الدولي، على رعاية العديد من البروتوكولات والقمم والاتفاقيات والندوات الدولية لمعالجة والتصدي للتحديات البيئية المشتركة عالمياً في ظل ارتباطها الوثيق باستدامة المجتمعات الانسانية.

ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنَّ الحماية البيئية معنية بتبني سياسات وطنية وإقليمية لمعالجة الاشكالات البيئية، مع أولوية مراعاة الصلة الوثيقة بين قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتبني اجراءات متكاملة للتكيف مع التغيرات البيئية الدولية، بالموازاة والسعي المستمر لتطوير القانون الدولي للبيئة - مركزة على حدي التلوث البيئي -.

كما يرى الاتحاد الافريقي (AU) أنَّ الحماية البيئية مرهونة بالتعاون الاقليمي الاجرائي والتنفيذي بشأن برامج العلوم والتكنولوجيا والطاقة والبيئة، مؤكداً على مسألة أنَّ لا حماية بيئية بدون تنمية اقتصادية أو بدون حل مسألة للاستقرار السياسي الأمني للدول الافريقية. تعد المساعي البيئية للاتحاد استمراراً لمساعي منظمة الوحدة الافريقية سابقاً (OAU) في مجال البيئة والثروات الطبيعية بالقارة الافريقية.

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيرى كجهاز فرعي تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة يختص بشكل رئيسي بحماية البيئة وتنسيق كافة الجهود الدولية المعنية بذلك، أنَّ حماية البيئة يرتكز بتنمية الوعي الدولي بغايات الاستدامة البيئية المشتركة وتسخير كل الامكانيات لغرض والتوجيهات لرسم سياسات بيئية فعالة للحد أو الوقاية من التحديات في المجال البيئي على المستوى العالمي.

### ثانياً: تطور الاجراءات الدولية للحماية البيئية

على مدى التاريخ كانت البيئة موضوع اهتمام المجتمعات البشرية والحضارات المختلفة، المسألة التي نستشفها لدي الحضارة المصرية والعراقية القديمة التي عُرفت باحترامهما للطبيعة واعتبارها مقدسة وهو ما عكس التفاعل الوثيق بين الانسان والطبيعة، وأهمية العلاقة بين البيئة والمعتقدات الانسانية<sup>4</sup>.

من جهة أخرى تُعتبر الحضارة الرومانية المصدر التاريخي والحضاري لعديد من التشريعات، والواقع أنَّ فكرة البيئة كانت معروفة في القانون الروماني وهو ما يظهر من خلال تشريعات حماية البيئة في مدونة "جوستينيان" التي أصدرها الامبراطور "فلافوس بوستيان" عام 544 م، التي ظهرت تطبيقاتها في اجاد حلول لتصريف المياه القذرة، ومنع تلويث المياه العذبة والبحار أو الاعتداء على التربة باعتبارها مشتركة حسب القانون الطبيعي<sup>5</sup>.

رغم أنَّ التحول نحو الاهتمام الدولي الشامل بالقضايا البيئية ازداد تأثيراً ووزناً مع نهاية القرن التاسع عشر لاسيما مسألة التلوث الصناعي، إلا أنَّه تجدر الاشارة أنَّ القضايا البيئية حظيت باهتمام محدود محلياً وإقليمياً من قبل بعض الدول الأكثر تطوراً قبل أن تتحول إلى قضايا دولية محورية، حيث كان التركيز الرئيسي على استغلال الموارد الطبيعية مما زاد من استنزافها وتهديد استدامتها، رغم ذلك عانت الدول الأكثر فقراً وتهميشاً من التحديات البيئية وتداعياتها على استدامة التنمية والمجتمعات الانسانية<sup>6</sup>.

شهد القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين زيادة في الوعي الدولي بأهمية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على إثر تحديات المسائل البيئية التي أضحت تتجلى بوضوح في أشكال التغيرات المناخية "ارتفاع درجات الحرارة، ذوبان الجليد، زيادة التصحر.."، التي تسببت فيها آثار النشاط الاقتصادي "التطور الصناعي والتكنولوجي وزيادة النمو الاقتصادي" دون مراعاة تأثيراتها على الحياة البشرية والتوازن البيئي العالمي<sup>7</sup>.

عمد المجتمع الدولي إلى تبني عديد الاتفاقيات والبروتوكولات بهدف تحقيق الاستدامة البيئية كحتمية انسانية، ولعل أبرز البروتوكولات المواكبة لتطور الاشكالات البيئية وتحدياتها الدولية - على سبيل الذكر لا الحصر-، نذكر:

○ **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة أو مؤتمر ستوكهولم** الذي انعقد من 05 - 16 جوان 1972م كأول مؤتمر دولي ابان الحرب الباردة يُخصص لمناقشة قضايا البيئة والتنمية المستدامة على المستوى العالمي، وهو ينم عن تحول الاهتمام الدولي بالبيئة من اهتمام اقتصادي إلى اهتمام سياسي - أمني، يدعوا لتضافر الجهود الدولية للحد من استنزاف الموارد ومواجهة تحديات التدهور البيئي العالمي، ويعتبر المؤتمر حجر الزاوية في نشأة القانون الدولي للبيئة كفرع من فروع القانون الدولي العام<sup>8</sup>.

لا بد من الإشارة إلى أن أولى المساعي البيئية الدولية - تأسيس منظمات- ابان النظام الدولي الكلاسيكي تجسدت في تأسيس الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمحافظة عليها (IUCN) عام 1948م.

○ **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أو لجنة برونتلاند**: تأسست عام 1983م، جاءت للإشارة لما أسمته بـ "الأزمات المتشابكة دولياً" في اشارة منها للارتباط الوثيق بين قضايا البيئة والتنمية والمجتمع الانساني لا سيما في ظل مجتمع دولي معوم مترابط على نحو متزايد، مما يخلق أولوية ملحة لإيجاد آليات مثلى تواكب بفاعلية التغير البيئي - أنظمة الحوكمة البيئية -، التي ترهن بها استدامة التنمية والمجتمعات الانسانية. قدمت عام 1987م تقريراً هاماً تحت اسم "مستقبلنا المشترك Our Common Future" والذي يُعتبر من أهم التقارير في مجال البيئة والتنمية المستدامة، ساهم في تعزيز الحوار الدولي البيئي - التنموي المستدام<sup>9</sup>.

حرصت اللجنة على تقديم مفهوم شامل للتنمية المستدامة مع الحاجة لتغيير النمط الاستهلاكي المستنفذ للموارد الطبيعية، كما أكدت على أولوية التوازن بين حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، لافتتاً الانتباه الدولي إلى أولويات التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية والتنموية المشتركة، باعتبارها مسؤولية عالمية مشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أن "بروتوكول مونتريال **Montreal Protocol**" كان نفس السنة 1987/09/16م بكندا، سار في سياق المسعى البيئي الدولي من خلال حث مساعي حماية طبقة الأوزون من تهديدات التطور التكنولوجي واستبدالها ببدائل آمنة للبيئة<sup>10</sup>.

○ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو مؤتمر ريو دي جانيرو "قمة الارض" المنعقد في البرازيل 03 - 14 جوان 1992م، كأول مؤتمر بيئي عالمي عقب نهاية الحرب الباردة، وما رافقها دولياً من صعود القوى الناشئة اقتصادياً في نظام دولي معولم قائم على الاقتصاد ومحلياً تنامي طبيعة النزاعات الداخلية واشكالات الاستقرار السياسي، كمسائل تتطلب تسوية محلية حتى يُتمكّن من ادماجها ضمن جهود مواجهة التحديات البيئية التي أشار إليها المؤتمر تحت مُسمى "البرنامج الشامل للعمل في مجال البيئة والتنمية المستدامة"، المتمثلة أساساً في حماية التنوع البيولوجي واستدامته، والتصدي لتغير المناخ والاحتباس الحراري<sup>11</sup>.

○ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أو مؤتمر جوهانسبورغ" الذي عقد في جنوب افريقيا ابتداء من 08/26 إلى 2002/09/04م، شارك فيه إلى جانب الحكومات المجتمع المدني والوكالات الدولية، أكد على تعزيز التزام الدول بتحسين الوضع البيئي الدولي وتعهدات لتحقيق التنمية المستدامة للإنسانية أجمع<sup>12</sup>.

○ اتفاق باريس للمناخ عام 2015م الذي أبرم في اطار الأمم المتحدة يهدف إلى تطوير أنظمة تنموية مستدامة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وتعزيز جهود الاستثمار في الطاقات المتجددة مع اعادة التأكيد على أولويتي حماية التنوع البيولوجي والتوعية العالمية حول التلوث، فضلاً عن الدفع بسياسات واستراتيجيات الممارسات البيئية المستدامة. ويضم الاتفاق التزام كل الأطراف التي تحتوي مساهمتها المحددة وطنياً في اطار زمني يصل حتى عام 2030م، ليتم بدأ من عام 2023م كل خمس سنوات مراجعة عملية التقييم العالمي للجهود الجماعية<sup>13</sup>.

○ توالى القمم الدولية بعد ذلك للتأكيد على سير جهود الاستدامة التنموية والبيئية الدولية واستمرار التزام الدول بالأهداف وبتفعيل ما نصت عليه الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية الدولية السابقة، على غرار (قمة مراجعة باريس 2016م، قمة المناخ العالمية "COP22" مراكش 2016م، قمة المناخ العالمية "COP23" بـ بورن 2017م، قمة المناخ العالمية مدريد "COP25" عام 2019م، قمة المناخ العالمية غلاسكو "COP26" عام 2021م).

إنّ عجز الدول منفردة على مواجهة المعضلات البيئية القائمة والمستحدثة المهدة للوجود الانساني والحق في بيئة سليمة، كان ولا يزال الدافع للتعامل بين جميع فواعل المجتمع الدولي في اطار قانوني تحت مُسمى القانون الدولي للبيئة واجراءات حمايتها يكفل تعاوناً دولياً يرمي أساساً لحماية البيئة والحد أو التقليل من تحدياتها العالمية.

## 2.2 اللجوء البيئي: دراسة في المفهوم والوضع القانوني

### أولاً: ماهية اللجوء البيئي

ظهر مفهوم اللجوء بشكل أولي في القانون الدولي والعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر على إثر هجرة ملايين الأشخاص ابان الحرب العالمية الأولى بحثاً عن اللجوء في دول أخرى، وهو ما يعكسه انشاء عصبة الأمم لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الروس<sup>14</sup>.

تعد معاهدة جنيف عام 1951م بمثابة حجر الأساس لعديد المعاهدات الإقليمية تنظم الوضع القانوني للاجئين والتي تم لاحقاً اضافة لها بروتوكول عام 1967م. يُشير مفهوم الاتفاقية لمصطلح اللاجئ بأنه: "كل شخص غادر وبسبب خوف له ما يُرره..... ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إلى ذلك البلد"<sup>15</sup>.

أستخدم مصطلح اللجوء البيئي لأول مرة عام 1976م في معهد World Watch من طرف عالم البيئة البريطاني "ليستر راسل براون" Lester Brown في اطار أبحاث البيئة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أين تم الكشف عن الرابط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئة. وفي عام 1985م ورد مصطلح اللاجئ البيئي كعنوان لتقرير تابع لبرنامج الأمم المتحدة عام للبيئة الذي أشار بدوره للعلاقة بين الخلل البيئي وعدم القدرة على العيش بسبب خطر داهم على الحياة مما يؤدي للمغادرة، وقد عرف "د. عصام الحناوي" اللاجئ البيئي: "بأنهم أشخاص اجبروا على مغادرة مساكنهم بصفة مؤقتة أو دائمة بسبب تدهور متقدم أصاب بيئتهم جراء عوامل طبيعية أو بشرية أدى إلى خلل كبير في بيئتهم جعلهم لا يشعرون بالاطمئنان في حياتهم"<sup>16</sup>.

يعود الفضل للباحثة "جودي جاكوبسون" Jodi L. Jacobson في تحديد أنواع اللاجئين البيئيين في تقرير لها عام 1988م بالقول أنهم: «الأشخاص النازحون مؤقتاً بسبب تدمير محل إقامتهم عن طريق الزلازل أو الانهيارات، وهم من هاجروا لأنّ التدهور البيئي قوض عيشهم أو فرض مخاطر غير مقبولة على صحتهم، وهم من أعيد توطينهم...»، وفي اعطاء أول تقدير لهم .

أشارت المفوضية السامية للاجئين للأمم المتحدة «UNHCR» أول مرة لمسألة اللجوء البيئي في تقرير لها عام 1993م مؤكدة على دور الكوارث الفجائية في تشرّد الأشخاص، لتبين في ندوة لها ب جنيف عام 1996م مع "IOM" و "RPG" (مجموعة سياسية للاجئين) دور الأسباب البيئية والسياسية في الدفع بعمليات النزوح البيئي<sup>17</sup>، تُعرف اللاجئين البيئيين عام 1997م بأنهم: "هم من نزحوا أو أجبروا على مغادرة مكان إقامتهم المعتاد، لأنّ حياتهم وسبل عيشهم ورفاهيتهم تحت خطر حقيقي بسبب الأحداث البيئية والايكولوجية والأحداث المناخية"، ويُلاحظ تجنبها توظيف مصطلح اللاجئ البيئي في التعريف.

في حين عرفت منظمة الهجرة الدولية اللاجئين البيئيين عام 2007م بأنهم: "أشخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين يُجبرون على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة لتغير مفاجئ أو تدريجي في البيئة يؤثر سلباً على حياتهم أو ظروفهم المعيشية إذ ينتقلون داخل بلدهم أو خارجه. كما ساهم الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام 2008م من خلال قرارات المجلس الأوروبي في تطوير مفهوم اللجوء البيئي، حيث عالج مفهوم اللاجئين الايكولوجي وأكد في توصيته رقم 1862 عام 2009 على أنّ التغير البيئي يمثل دافعاً للهجرة<sup>18</sup>.

وعليه ينم اللجوء البيئي على اضطراب الأفراد إلى الالتجاء لبلد غير بلده الأصلي من أجل الحصول على حماية وإقامة في دولة أخرى نتيجة لتهديدات بيئية خطيرة تجعل من بقاء الفرد في بلده غير آمن بيئياً، تتطلب عملية اللجوء البيئي تقديم معلومات تُثبت التهديدات البيئية وتداعياتها السلبية على الحياة الانسانية.

### ثانياً: اشكال الأساس القانوني المُعرف للاجئ البيئي

تجدر الإشارة إلى الصعوبة التي اعترضتنا في تحديد تعريف دقيق وواضح لمفهوم اللاجئ البيئي، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على غياب الأساس القانوني للمفهوم، أي عدم الاعتراف باللاجئين البيئيين كلاجئين في القانون الدولي بالرغم التطور الديناميكي لهذه الظاهرة على الساحة العالمية والتحديات التي تطرحها على المجتمعات الانسانية.

رفضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تضمين اللاجئ البيئي ضمن قضايا اللجوء الدولية اعتباراً منها أنّ مفهوم فضفاض وغامض، ولما يُمكن أن يُحدثه من ارتباك شديد في فقه القانون الدولي العام وفي تقويض النظام القانوني لحماية اللاجئين، المسألة التي أكدها المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون المهاجرين عام 2008م<sup>19</sup>.

ونظراً لاعتبار أنّ العوامل البيئية تعد عاملاً من العوامل السببية للهجرة التقليدية في النقاشات القانونية حول البيئية، يرى أنّ القانون الدولي يكاد يخلو من المعاهدات والأعراف والأحكام القضائية التي تبحث عن المركز القانوني للاجئين البيئيين، هذا الفراغ القانوني في معالجة ظاهرة اللجوء البيئي أوجد اشكالين رئيسيين على صعيد المجتمع الدولي: الأول مرتبط بقلة النصوص القانونية التي تُعالج الوضع القانوني للاجئ البيئي، وثاني مُتعلق بالتحديات القائمة للظاهرة وتفاقمها مستقبلاً، ولعل أنّ مسألة الفصل في اعتبار البيئة عامل رئيسي منفصل عن العوامل السببية الأخرى للهجرة واللجوء يعد جزئية مهمة جداً لتناول القانون العام لقضايا اللجوء البيئي من جهة، وضرورة أساسية ضد حجج الدول المستضيفة ضد الحماية المحددة للاجئين البيئيين لاسيما في ظل تصاعد تحديات تغيرات المناخ والاحتباس الحراري التي تندرج ضمن التهديدات البيئية الدولية.

في الوقت الحالي للدراسة لا يوجد تعريف دقيق للجوء البيئي في القانون الدولي العام، وهذا جزئياً من التحديات والنقاشات المستمرة في مجال حقوق اللاجئين والقوانين الدولية ذات الصلة. تحتاج مفاهيم اللجوء والحماية البيئية إلى تطوير مضامينها لمواجهة التحديات البيئية المتنامية في ظل التغيرات المناخية الواقعة والمحتملة. ما يُمكن الإشارة له، على الرغم من غياب تعريف رسمي للجوء البيئي نلتمس جهود بعض المنظمات التي قامت بتطوير مبادئ توجيهية أو تعريفات مؤقتة للجوء

البيئي في سياق القوانين الدولية، مع انتظار تحديد تعريف دقيق واضح وجامع للجوء البيئي مع تطور القوانين والمبادئ الدولية مستقبلاً على خلفية ما ستطرحة التهديدات البيئية من أخطار جسيمة على استدامة المجتمعات الانسانية.

### 3. الأبعاد البيئية في سياق الأمن الانساني: تأثيرات اللجوء البيئي على المجتمعات المستضيفة:

#### 1.3 البيئية من منظور الأمن الانساني:

يرجع بروز مفاهيم ومقاربات الأمن الانساني إلى النصف الثاني من القرن العشرين بالموازاة والافرازات النظرية القيمة للعملة والتحويلات التي مست الدراسات الأمنية، وهو كمفهوم يستمد سياقه التاريخي من الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1945م الذي ارتبط به ارساء عديد القواعد المعنية بحماية حقوق الانسان للحفاظ على كرامته وحرته، الكفيلة بتحقيق الأمن الانساني<sup>20</sup>.

يقوم المنظور الأمني الانساني حول التغير البيئي بأمننة التحديات البيئية القائمة في الواقع المعاش، من خلال الرفع من أهمية بعض التهديدات البيئية على حساب تهديدات أخرى حسب الجماعة البشرية المهتدة، المسألة التي تدفع إلى إعادة ترتيب الأولويات الأمنية لبعض الدول، من جهة أخرى فإنّ منظور الأمن الانساني وبالاستعانة بالقضايا البيئية يطرح انشغالين أساسيين هما العدالة والاستدامة متعلقان بالبعد الزمني في الدراسات الأمنية، أي دراسة الأمن البيئي في المنظور الانساني المستدام، من جهة أخرى لا بد من ادراك والإقرار بتباين الانشغالات الأمنية بناءً على ترتيب أبعاد الأمن الانساني في الأجنحة الأمنية لكل دولة.

تقوض التغيرات البيئية فعالية وتحقيق مجموعة واسعة من حقوق الانسان المحمية دولياً مما يدفع بالأشخاص للجوء الدولي بحثاً عن ملاذ آمن تتحقق فيه حقوقهم الانسانية، ولعل العلاقة الوثيقة والمعقدة بين التغير البيئي وحقوق الانسان تبرز جلياً حسب "Jane Mcadam" من خلال الربط بين عديد التحديات البيئية والحقوق التي تتأثر بها -على سبيل الذكر- "التغيرات الجوية المتطرفة - الحق في الحياة، ندرة المياه الحق في الغذاء والتحرر من الجوع، اجهاد الوضع الصحي - الحق في الصحة".

يعكس مؤتمر ستوكهولم 1972م اعترافاً بتداخل اشكالات حقوق الانسان مع قضايا البيئة الذي صدر عنه إعلان حول البيئة المستدامة ومبادئ العلاقة بين الدول في مجال البيئة، مؤكداً على قداسيه حماية البيئة من أجيال الحاضر والمستقبل، وتنطوي فكرة التحديات البيئية على أساس وجود تهديدات تقوض جهود الاستدامة البيئية ولما لهذا التقويض من تداعيات سلبية على التفاعل الاجتماعي الانساني مع بيئته، المسألة التي تجعل البيئة في صلب اهتمامات الأمن الانساني الدولي المشترك. يبرز تنامي التفاعل البيئي مع متغيرات الأمن الانساني أكثر فاكثراً مع تحولات الاهتمام الدولي بمسائل التنمية والصحة وجدلية البيئة، ويعد "نورمان مايرز Norman Myers" من أوائل الأكاديميين الذين دعوا للتنظير للمشكلات الأمنية ضمن نطاق الأمن<sup>21</sup>.

وهي نفس الرؤية التي حدى به تقرير مستقبلنا المشترك 1987م وتقرير منظمة الصحة العالمية 1993م للإشارة لتداعيات غياب بيئة آمنة على الصحة الانسانية.

وبالرغم من تباين النقاش الأكاديمي حول مسألة أمنة القضايا البيئية من عدمها وعدم الاتفاق حول التهديدات التي يطرحها التغير البيئي على المجتمع والنظام الدولي، فإن تأثيرات التغير البيئي على حياة الفرد والمجتمعات الانسانية تبدوا واضحة للعيان، مُتعددة التأثيرات والمواضيع والمستويات التحليلية والآثار الزمنية، علاوة على ذلك لا بد من الرجوع إلى دراسة متغيرات سياسية واجتماعية داخلية للكشف عن مدى قدرة المجتمعات على التكيف مع التغير البيئي<sup>22</sup>.  
لعل أبرز أوجه التحديات البيئية على الأمن الانساني تكمن أساسا في:

- ✓ غياب الوعي البيئي وتدني الشعور بالمسؤولية البيئية الذي من شأنه أن يضع الفرد في واقع التحديات وأولويات الوقاية من التدهور البيئي، وتداعياته على استدامة الحياة الانسانية .
  - ✓ ندرة الموارد وسوء استخدامها في ظل التطور التكنولوجي ومتطلبات الرفاه.
  - ✓ فقدان التنوع البيولوجي وتأثيره على نوعية الحياة الانسانية وحق الأجيال اللاحقة في هذا التنوع.
  - ✓ تلوث البيئة "الجو، المياه، التربة" وأثره على أبعاد الصحة الانسانية والتنمية المستدامة.
  - ✓ تغير المناخ، تصاعد حدة التغيرات البيئية وانعكاساتها على ما يعرف بالحقوق الخضراء.
- إنّ المساهمة المتميزة للمنظور الأمني الانساني بشأن الاشكالات البيئية تتمثل أساساً في اظهار ما يراه الأفراد بمثابة شواغل أمنية رئيسية كبرى تستدعي اهتمام أمني وترتيب الأولويات ضمن الأجندة الأمنية للدول، وتبسيط الضوء على ارتباط القضايا البيئية بالحاجات الانسانية الأخرى كمسائل الصحة والتنمية والاستدامة .

### 2.3 اللجوء البيئي: تحديات وتداعيات على المجتمعات المستضيفة

يطرح اللجوء البيئي الانساني وإن كان حق يندرج ضمن حماية الكرامة الانسانية عديد التحديات على مجتمعات الدول المستضيفة التي تنعكس - في غالب الأحيان سلباً - على أوضاع استقرارها الداخلي والاقليمي، وعلى مستويات وأبعاد متباينة نستشف أهمها فيما يلي:

#### 1. تأثير اللجوء البيئي على المسألة الثقافية:

يُعد الأمن الثقافي متغير حيوية يُحقق الحفاظ على الهوية الثقافية بالشكل الذي يُعزز استقرار الدولة واندماجها الاجتماعي، إذ أنّ أولوية بناء قوة الوجود الثقافي الذاتي التي تمتد بدورها إلى القيم الانسانية وتأسيسها وتطويرها للتكيف مع التغيرات الدولية مسألة هامة جدا لتقوية قدرة الدول على الاستمرارية، لاسيما في ظل ما يطرحه التنوع الثقافي في حقبة العولمة العالمية الراهنة من اشكالات وتحديات على المسألة الثقافية.

ولعل أنَّ اللجوء البيئي يعتبر أحد أبرز الاشكالات التي أضحت تُشكل تحدٍ على المنظومة الثقافية للدول المستضيفة في اطار انعكاسات التغيرات البيئية الدولية ولاسيما في جزئيتها المناخية، فثقافة الشعوب الأصلية مظاهر تُلمس في أساليب عيشها وانجازاتها وابداعاتها وفي علاقتها الروحية والمادية بالحيز الجغرافي الطبيعي الذي تقطن عليه، وتتأثر ثقافات الشعوب بالمغيرات المستجدة في محيطها الأمر الذي ينعكس على قضية اللاجئين البيئيين الذين يعكسون منظومة قيم تتباين عما هو موجود في المجتمعات المستضيفة، من حيث نمط استخدام الموارد الطبيعية، الاستهلاك وطرق الانتاج وطبيعة السلوكيات والأعراف... أو حتى النظرة لتغيرات البيئة وأساليب التكيف معها، وقد يتطلب القدرة على تمكين اللاجئين البيئيين من ذلك تدابير قانونية داخلية، وكلها مسائل تُضحي تؤثر بشكل أو بآخر على ثقافة الفرد وهويته (بالنسبة للشعوب الأصلية)<sup>23</sup>.

في مثل هذه الحالات قد تتأثر قيم الهوية والانتماء والاندماج - التكافل والعلاقات الاجتماعية ككل من جهة وعلاقة المجتمعات المستضيفة مع أرضها ومواردها من جهة أخرى - كعلاقة انتماء روعي اجتماعي اقتصادي وسياسي، ففقدان الشعوب الأصلية قدرتها على ممارساتها الهوياتية الثقافية بصورة عادية من شأنه أن يُفقد القدرة على التكيف والاستمرارية في سياق التغيرات الدولية. يُركز تحليل الثقافة أنثروبولوجيا على الهوية والمجتمع والأنشطة الاقتصادية، (RHC) إذ ما يُهدد ثقافة الشعوب الأصلية في ظل التحديات البيئية والتغيرات المناخية المتنامية مسألة فقدانها جزء من أقاليمها أو استنزاف مواردها، الذي من شأنه أن يخلق تزاخم وضغط على الموارد المتاحة بشكل يقلل من حصة المواطن الأصلي نتيجة استفادة اللاجئين البيئيين معه من هذه الموارد، مما قد يؤدي مع مرور الوقت لطرح اشكالات الممارسات الثقافية والهوية وكذا اشكالات تقويض مسارات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وندرة الموارد والتوترات السياسية الأمنية الداخلية.

تجدر الإشارة إلى أنَّ التنوع الثقافي قيمة ايجابية في المجتمعات الانسانية لها أهمية ودور في عملية التنمية الانسانية المستدامة، لكن السلبية تنتج من سوء عمليات الاندماج والتكيف لمغيرات التعدد الثقافي في المجتمعات على شتى المجالات والأصعدة منها الصعيد البيئي، لذا فمسألة التنوع الثقافي ذو حدين لابد من التعامل معها بسياسات حذرة وفاعلة تُمكن من جعل هذا التنوع متغير ثراء ايجابي لاستدامة المجتمعات الانسانية.

## 2. تأثير اللجوء البيئي على الاستقرار السياسي:

يهدف الأمن الانساني إلى أمنة الجوانب الحيوية للحياة الانسانية من التهديدات المستمرة بطريقة تتوافق مع استمرارية وجود ورفاه الانسان، وتُشكل التهديدات البيئية أخطار فعلية متشابكة مع عديد متغيرات وأبعاد الأمن الانساني وهي تهديدات تتباين بتباين مستوى استقرار أو هشاشة الدول، فالتغير البيئي يضحى مهدد للقدرات المحلية للدول و الدول المستضيفة خاصة حيث تتضاعف تحدياته مع وجود اللاجئين البيئيين.

تكون الدولة القوية والمستقرة محلياً وإقليمياً أكثر قدرة على إدارة التدهور البيئي والتكيف مع التحديات البيئية القائمة والمستجدة، رغم ذلك يظهر في كثير من الأحيان التأثير البالغ للتغير المناخي البيئي على سياسات الأمن القومي للدول المستقرة، مما ينطوي على إمكانية الدخول في تنافس أو صراع إقليمي، ويظهر تأثير اللجوء البيئي على استقرار الدول المستضيفة من خلال - على سبيل الذكر لا الحصر - ما يلي:

✓ تأثير ندرة الموارد: يُعد اللجوء البيئي عاملاً مهماً يزيد من الضغط على الموارد الطبيعية والبيئية في المجتمعات المستضيفة، المسألة التي قد ينجر عنها تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية داخل هذه الدول<sup>24</sup>.

✓ تغير الديمغرافيا والهوية الثقافية: حيث من شأن تدفق اللاجئين البيئيين أن يؤدي لتغيرات ديمغرافية ملحوظة في مجتمعات الدول المستضيفة، مما قد يؤدي إلى تحولات في التوازن السكاني والهوية الثقافية للمجتمعات المحلية<sup>25</sup>.

✓ الضغط على البنية الاقتصادية والخدمات: إذ من المحتمل أن يتسبب تدفق اللاجئين البيئيين في زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات الأساسية في الدول المستضيفة، مثل التعليم والصحة والاسكان والذي من شأنه أن يؤدي لتدهور مستوى جودة الحياة واستياء السكان المحليين الأصليين، والذي قد يظهر في شكل توترات داخلية<sup>26</sup>.

✓ التوترات الأمنية والصراعات: قد ينجر عن الضغط البيئي والاقتصادي الناجم عن تنامي تدفق اللاجئين البيئيين إلى زيادة احتمالية حدوث نزاعات داخلية وصراعات على الموارد الطبيعية والأراضي، ومن شأن هذه التوترات أن تتصاعد إلى أحداث أمنية تُهدد استقرار البلدان المستضيفة، بل أكثر من ذلك قد تمتد إلى دول الجوار مما يخلق اللاأمن الاقليمي<sup>27</sup>.

✓ تأثير السياسات وتكيف الإدارة: يمكن أن تُؤثر إدارة وتنفيذ سياسات اللجوء البيئي داخل الدول المستضيفة على استقرارها السياسي، لاسيما في حال عدم فاعلية هذه السياسات وعجزها عن تحقيق الدمج الفعلي لهؤلاء في البنية المجتمعية الأصلية كقيمة ايجابية، وهو ما من شأنه أن يؤدي لتفاقم التوترات وتعكير العلاقات مع دول الجوار الاقليمي، والعكس صحيح<sup>28</sup>.

✓ تأثير القوى الإقليمية والدولية: قد ينجر عن تدخل القوى الخارجية الإقليمية او دولية في مسائل اللاجئين البيئيين في الدولة المستضيفة إلى التأثير على استقرارها السياسي، وعليه قد تنشأ صراعات جديدة أو تتصاعد الصراعات القديمة بسبب هذا التدخل الأجنبي<sup>29</sup>.

وعليه يُظهر اللجوء البيئي تأثيرات بارزة على الاستقرار السياسي للدول المستضيفة من خلال توليد تحديات تتراوح بين خدمات أساسية للاجئين البيئيين وتوزيع الموارد المحدودة إلى تنافس العمل والأمن، إذ يزيد الضغط على الموارد الاقتصادية والبيئية من احتمالية تفاقم التوترات الاجتماعية وزيادة التمييز الهوياتي وانعكاساته على تدهور الأمن الداخلي،

من جهة أخرى من شأن التكيف الفعال والتدخل السياسي لدول المستضيفة في التحديات البيئية والاجتماعية أن يُعزز من قدرتها على الحفاظ على استقرارها وتقليل التوترات السياسية.

### 3. تأثير اللجوء البيئي على مسارات التنمية المستدامة في الدول المستضيفة:

تؤثر التغيرات المناخية على اشكالات التحرر من الحاجة وأمن سبل العيش للمجتمعات الانسانية سواء من حيث تأمين الغذاء او المورد المائي النظيف أو الصحة وغيرها.

يؤثر اللجوء البيئي كأبرز تداعيات التحديات البيئية العالمية وبشكل كبير على مسارات النمو في الدول المستضيفة، حيث يُضعف هذا اللجوء القدرة على تحقيق نمو مستدام ومستقر، نظراً لأنّ تدفق اللاجئين البيئيين يزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية والبنية التحتية لهذه المجتمعات، مما يتسبب في تقليل الاستثمارات في مشاريع التنمية وتحديد الامكانيات التنموية. بالإضافة إلى ذلك، تزيد زيادة السكان من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر سلباً على توجيه السياسات والجهود التنموية، كما تواجه الدول المستضيفة تحديات في توفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية للاجئين البيئيين، وهو ما قد يُقوض جهودها في تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة<sup>30</sup>.

من جهة أخرى، يُشكل الأمن الغذائي حالة من التمتع الفعلي بالحق في الغذاء بالشكل الذي يُحافظ على حياة صحية ونشطة للفرد، والذي يتحقق من خلال الركائز المرتبطة بتوافر واستدامة الأغذية وسهولة الوصول الاقتصادي والمادي للغذاء فضلاً عن جودة الغذاء وقبول الأشخاص له<sup>31</sup>. إنّ تأثير اللجوء البيئي على الأمن الغذائي يمكن أن يكون متعدد الأوجه ومعقد، حيث يُمكن أن يؤثر على توفر ووصول الموارد الغذائية والاستدامة الزراعية في الدول المستضيفة، كما أنّ تزايد السكان نتيجة اللجوء البيئي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء، مما يضع ضغوطاً إضافية على الامدادات الغذائية المحلية والنظم الزراعية. هذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى نقص في توفر الغذاء وارتفاع في الأسعار، مما يؤثر على قدرة السكان على الحصول على التغذية الكافية والمتوازنة، ومنه الاضعاف من امكانية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول المستضيفة.

يُطرح الانشغال المائي في صلب نقاشات اللجوء البيئي لما لهذا الأخير من تأثير متشعب على جهود التنمية المستدامة في الدول المستضيفة. تُمثل التغيرات البيئية تحدياً هاماً للأمن المائي في العديد من دول العالم، تتضمن هذه التغيرات ارتفاع درجة الحرارة، تغيرات في نمط وتوزيع الأمطار، ذوبان الجليد، تدهور جودة المياه ... كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على توفر المياه العذبة واستدامتها وتفرض تحدياً مباشراً على صحة الانسان والأرض والغذاء. نظر للأمن المائي بأنه القدرة على الحصول على المياه من اجل الاستهلاك البشري وكمصدر انتاجي، وللاحتياجات الأخرى بالشكل الذي يمكن من انجاح استراتيجيات الانصاف والاستدامة والتنمية البشرية<sup>32</sup>.

بناءً عليه وبالتركيز على الأثر البيئي للتدفقات السكانية الجديدة على الموارد والنظم البيئية يتضح جلياً أنّ التزايد السكاني الناتج عن اللجوء سيتسبب في زيادة الطلب على المياه العذبة والموارد المائية في الدول المستضيفة، مما يُفاقم الضغط على نظم المياه القائمة وتداعياته على النقص في امدادات المياه وتدهور جودتها، ويعرض المن المائي للخطر ويؤثر على القدرة على تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل.

كلها تحديات تفرض على الدول المستضيفة تبني استراتيجيات متكاملة تشمل تحسين ادارة الموارد المائية، وتعزيز تكنولوجيا التحلية والاستخدام المستدام للمياه، دون اهمال مهمة التوعية بالثقافة الاستهلاكية المائية لاستدامتها لاسيما في ظل ارتباط المسألة المائية بالمسألة الصحية مما يتطلب ضمان الاستباقية في مواجهة المخاطر الصحية.

بالرغم من حق تمتع الانسان بالحاجات الأساسية بالشكل الذي يضمن كرامته الانسانية، إلا أنّ اللجوء البيئي من شأنه أن يمثل عبئاً اضافياً على المجتمعات المستضيفة وأن يطرح عديد التحديات على مستويات وأصعدة شتى، يمكن أن تؤدي إلى تقوض جهود هذه الدول في تحقيق استدامتها البيئية والتنمية البشرية ككل بل وفي اضعاف أمنها واستقرارها، في حال عجزت هذه المجتمعات عن التكيف الايجابي لهؤلاء اللاجئين في منظومتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

#### 4. خاتمة:

في الختام، تُلقي الدراسة إضاءة عميقة على تحليل تحديات اللجوء البيئي وتأثيره على استدامة الأمن الانساني، كما تُقدم نظرة شاملة ومتكاملة على الأبعاد المعقدة لهذه الظاهرة والتي تتطلب تعاوناً دولياً متناغماً وجهوداً مشتركة للتصدي لها بفاعلية. انطلاقاً من التحليل الدقيق للمحاور المطروحة أظهرت الدراسة أنّ تحديات اللجوء البيئي تُعتبر تحديات شاملة تمتد إلى جوانب متعددة من الأمن الانساني.

في سياق الحماية الدولية، تميّزت النتائج بالحاجة الملحة لتحسين الآليات القانونية والسياسية للحماية بالإضافة لتعزيز التعاون المشترك لتطوير استجابة فعالة تتناسب مع تلك التحديات. من ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى أهمية إدراك تأثير اللجوء البيئي على المجتمعات المستضيفة واستدامتها من خلال تحليل شامل للأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فضلاً عن تبين أنّ تحقيق التوازن بين حماية البيئة واحتياجات السكان المحليين الذي يُمثل تحدياً واقعياً يتطلب السياسات الشاملة والاستراتيجيات الذكية التي تتناغم مع التحديات البيئية المستجدة.

إنّ تفاعل الجهود الدولية والمحلية سيكون حاسماً في مجابهة التحديات البيئية، ويجب أن تكون السياسات موجهة نحو تعزيز حماية اللاجئين البيئيين والمجتمعات المستضيفة، مع الالتزام بمبدأ التنمية المستدامة. يُمكن لتفعيل تلك الاجراءات أن يُشكل نموذجاً للتصدي للتحديات الانسانية المعقدة في سياق البيئة والأمن، اتساقاً وذلك تطمح النقاشات البيئية الدولية

## تحديات اللجوء البيئي على استدامة الأمن الانساني

إلى تحقيق توازن بين احترام البيئة وتحقيق الأمن الانساني، مما يُسهم بناء مستقبل مستدام وآمن -استدامة المجتمعات الانسانية-.

### نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أهمية الحماية الدولية للاجئين البيئيين وضرورة توفير آليات فعالة تُحقق حقوقهم وتضمن كرامتهم في ظل غياب - إن صح القول - تطبيق قوانين اللجوء البيئي.
- سلطت الدراسة الضوء على قصور قانون اللجوء البيئي الحالي في تقديم الحماية الملائمة للنازحين البيئيين، مما يتركهم عرضة للتهديدات والاستغلال.
- أشارت الدراسة إلى الحاجة الملحة لتطوير وتعزيز الأطر القانونية الدولية للجوء البيئي، وتحديث القوانين الوطنية لتلبية احتياجات وحماية اللاجئين البيئيين.
- يُشكل اللجوء البيئي تحدياً معقداً يؤثر على استدامة الأمن الانساني ويفرض ضغوطاً على المجتمعات المستضيفة.
- تُبين الدراسة وجود حاجة ماسة إلى توفير تمويل لدعم الدول التي تعاني من التحديات البيئية بالشكل الذي يُقلل من ظاهرة اللجوء البيئي، ومن الأعباء التي تطرحها الظاهرة على مجتمعات الدول المستضيفة.
- كشفت الدراسة عن الحاجة الملحة للتوازن بين الحفاظ على استدامة البيئة وتلبية احتياجات واستدامة المجتمعات المستضيفة.
- توصي الدراسة بتعزيز التكامل الاجتماعي بين اللاجئين البيئيين والمجتمعات المضيفة، وتطوير إجراءات مستدامة لتحقيق استدامة التنمية والبيئة والانسانية ككل.

### قائمة المراجع:

#### أولاً: باللغة العربية

1. الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نيويورك، 199/20، A/CONF. 12/06/2022، سا 19:13، أنظر:

[tp://ftp.fao.org/unfao/bodies/coag/coag17/Y8589a.doc](http://ftp.fao.org/unfao/bodies/coag/coag17/Y8589a.doc).

2. العوضي بدرية عبد الله، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة الحقوق، العدد 02، 1985.

3. توقعات البيئة العالمية: (GEO-4) البيئة من أجل التنمية، 2007.
4. جمال باروت محمد ، تحديات الأمن الغذائي: رؤية في مشروع سورية 2025، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 43 - 44، 2008.
5. جوستنيان، مدونة في الفقه الروماني، (تر: عبد العزيز فهمي)، عام الكتب، بيروت، 1946.
6. خلفه نادية، صبرينة حمودة، الوضع القانوني للاجئ البيئي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 02، 20، جوان 2021.
7. موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان: المصادر ووسائل الرقابة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
8. مجلس حقوق الانسان (RRC)، دور اللغات والثقافة في تعزيز وحماية حقوق وهوية الشعوب الأصلية، دراسة أعدتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، قرار رقم A/HRC/21/53، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 2012.
9. مؤتمر الأرض، تقرير ملخص تغير المناخ، باريس، 2022/07/11، سا 23:30، أنظر الموقع:

<http://enb.iisd.org/vol12/enb12663a.html>.

ثانياً: باللغة الأجنبية

10. A. Harris. F, (2004). **Human- Environment Interactions: Global Environmental Issues**, Dans Human- Environment Interactions, John Wiley, England.
11. Betts. A, **Survival migration: Failed governance and the crisis of displacement**. Cornell University Press, —, 2011.
12. Buhaug, H. Urdel, An urbanization bomb? Population growth and social disorder in cities, **Global Environmental Change**, Vol 1, N° 23, 2013.
13. Barnett Jon, **The meaning of environmental security: ecological politics and policy in the new**. Zed Books, USA, 2001.
14. B. Terminski, Environmentally-Induced Displacement, Theoretical Frameworks and Current Challenges, Consulté le 04 12, 2020, A 13 : 40, sur: (<http://www.cedem.ulg.ac.be/wp-content/uploads/2012/09/Environmentally-Induced-Displacement-Terminski-1.pdf>).

15. Couril Christel, Catherine Cholard – Fabregoul, **Hangements environnementaux globaux et droit de l’Homme**. Editions Bruylant, Belgique, 2012.
16. E. Piguet, **Climate change and forced migration**: new issues in refugee Research, (Paper No 153), January 2008.
17. Fuguet. E, **Climate change and forced migration**: Observations, projections and implications, *Forced Migration Review*, 31, ———, 2008.
18. Kinsley, D. R. **Ecology and Religion**: Ecological Spirituality in Cross-Cultural Perspective. Prentice Hall, US, 1995, p.
19. Mcleman Gemenne & F. Migration as adaptation, **Nature Climate Change**, Vol 8, N°6, 2018.
20. Myers. N, Environmental refugees: a growing phenomenon of the 21st century. **Series B. Biological**, (1420), 2002.
21. Myers Norman, **Environmental security: what’s new and different?**, University of Peace, January 2002.
22. Morgan Richard. K, J. V, (August 2000). **Environmental Politics: Domestic and Global Dimensions**. Wadsworth Publishing, US, 2000.
23. Smith. J, **Environmental Refugees**: An Emergent Security Issue, *Journal of Political Ecology*, 2018 /01/25 ,———.
24. U. Nations, (05-16 June 1972) **Report of the United Nations Conference on the Human Environment**, United Nations Publications A/CONF 48/14/Rev.1, Stockholm- Sweden, 05-16/06/1972.
25. United Nation, United Nations Environment Programme the Montreal Protocol On Substances that Deplete the Ozone Layer, Montreal, 1987: Retrieved from: <http://ozone.unep.org/treaties/montreal-protocol-substances-deplete-ozone-layer>.
26. \*United Nations, Report of the United Nations Conference on Environment and Development 03-14/06/1992, Rio de Janeiro – Brazil, 1992, **United Nations Publications** ———A/CONF.151/26/(Vol. I).
27. United State, Environmental exodus, **Climate Institute**, Washington, 1995.
28. U. N, **United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR): Addressing the Impacts of Climate**, Organization Report, 2020.

- <sup>1</sup> بدرية عبد الله العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة الحقوق، العدد 02، 1985، ص 36.
- <sup>2</sup> Christel Couril, Catherine Cholard – Fabregoul, **Hangements environnementaux globaux et droit de l'Homme**, Editions Bruylant, Belgique, 2012, pp 393 – 394.
- <sup>3</sup> بدرية عبد الله العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- <sup>4</sup> Kinsley, D. R. **Ecology and Religion: Ecological Spirituality in Cross-Cultural Perspective**, Prentice Hall, US, 1995, p.
- <sup>5</sup> جوستينيان، مدونة في الفقه الروماني، (تر: عبد العزيز فهمي)، عام الكتب، بيروت، 1946، ص 56.
- <sup>6</sup> Richard K, Morgan, J. V, (August 2000). **Environmental Politicis: Domestic and Global Dimensions**, Wadsworth Publishing, US, 2000.
- <sup>7</sup> Harris, A. F, (2004). Human- Environment Interactions: Global Environmental Issues, **Dans Human-Environment Interactions**, John Wiley, England.
- <sup>8</sup> Nations, U, (05-16June1972) **Report of the United Nations Conference on the Humman Environment**, : United Nations Publications A/CONF 48/14/Rev.1, Stockholm- Sweden , 05-16/06/1972.
- <sup>9</sup> توقعات البيئة العالمية (GEO-4): البيئة من أجل التنمية، 2007.
- <sup>10</sup> United Nation, **United Nations Environment Programme the Montreal Protocol On Substances that Deplete the Ozone Layer**, Montreal, 1987: Retrieved from: <http://ozone.unep.org/treaties/montreal-protocol-substances-deplete-ozone-lyer>.
- <sup>11</sup> United Nations, **Report of the United Nations Conference on Environment and Development 03-14/06/1992**, Rio de Janeiro – Brazil, 1992, United Nations Publications —A/CONF.151/26/(Vol. L).
- <sup>12</sup> الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نيويورك، A/CONF. 199/20، 2022/06/12، سا19:13، أنظر: <tp://ftp.fao.org/unfao/bodies/coag/coag17/Y8589a.doc>.
- <sup>13</sup> مؤتمر الأرض، تقرير ملخص تغير المناخ، باريس، 2022/07/11، سا 23:30، أنظر الموقع: <http://enb.iisd.org/vol12/enb12663a.html>
- <sup>14</sup> United State, **Environmental exodus**, Cliimate Institue, Washington, 1995.
- <sup>15</sup> نادية خلفة، حمودة صبرينة، الوضع القانوني للاجئ البيئي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 02، 20 جوان 2021، ص 231.
- <sup>16</sup> Piguet, E, **Climate change and forced migration: new issues in refugee Research**, (Paper No 153), January 2008, p 04.
- <sup>17</sup> Terminski, B, **Environmentally-Induced Displacement, Theoretical Frameworks and Current Challenges**, Consulté le 04 12, 2020, A 13 : 40, sur: (<http://www.cedem.ulg.ac.be/wp-content/uploads/2012/09/Environmentally-Induced-Displacement-Terminski-1.pdf>).
- <sup>18</sup> **Ibid.**
- <sup>19</sup> نادية خلفة، صبرينة حمودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 234 – 237 .
- <sup>20</sup> موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان: المصادر ووسائل الرقابة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص 97-114.
- <sup>21</sup> Norman Myers, Environmental security: what's new and different?, **University of Peace**, January 2002, p 03.
- <sup>22</sup> Jon Barnett, **The meaning of environmental security: ecological politics and policy in the new**, Zed Books, USA, 2001, p 102.
- <sup>23</sup> مجلس حقوق الانسان (RRC)، دور اللغات والثقافة في تعزيز وحماية حقوق وهوية الشعوب الأصلية، دراسة أعدتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، قرار رقم A/HRC/21/53، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 2012.

<sup>24</sup> J. Smith, Environmental Refugees: An Emergent Security Issue, **Journal of Political Ecology**, —, 25/01/2018, pp. 361- 374.

<sup>25</sup> N. Myers, Environmental reugees: a growing phenomenon of th21st century. **Series B.Biological**, (1420), 2002, pp. 609-613.

<sup>26</sup> E. Fuguet, Climate change and forcede migration: Observations, projections and implications, **Forced Migration Review**, **31**, —, 2008, pp 06 – 08.

<sup>27</sup> H. Buhaug, H. Urdel, An urbanization bomb? Population growth and socail disorder in cities, **Global Envirnontal Change**, Vol 1, N° 23, 2013, pp. 1-10.

<sup>28</sup> Gemenne, R. Mcleman & F, Migration as adaptation, **Nature Climate Change**, Vol 8, N°6, 2018, pp. 447-449.

<sup>29</sup> A. Betts, **Survival migration: Failed governance and the crisis of displacement**. Cornell University Press, —, 2011, p XP.

<sup>30</sup> N. Myers, OP. Cit.

<sup>31</sup> باروت محمد جمال، تحديات الأمن الغذائي: رؤية في مشروع سورية 2025، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 43 – 44، 2008، ص176.

<sup>32</sup> U. N, **United Nations High Commissioner for Reefugees (UNHCR): Addressing the Impacts of Climate**, Organization Report, 2020.